السعدون مترئسا جلسة المجلس أمس

التصويت على تقديم القوانين المالية على ما سواها

المجلس رفض الاستجابة لطلب عمار العجمي بإعادة تقارير اللجان البرلمانية

«القروض» تخنق أنفاس التعاون بين السلطتين

الرئيس السعدون: الحكومة تنسحب وانسحابها خطأ ووفقا للسوابق تؤجل الجلسة إلى التاسعة من صباح الأربعاء

استياء نيابي من خروج الحكومة

جمهور الجلسة مستاء من انسحاب الحكومة ايضاً

عمار العجمي: قانون شراء القروض الذي تبلغ قيمته 14 مليار دينار يخل بمبدأ العدالة والمساواة

الاقتصاد الوطني أساسه العدالة الاجتماعية وقوامه التكامل العادل بين النشاط الخاص والعام

الحفاظ على كرامة المواطنين واستدامة الدولة والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة هدفنا جميعا

عبدالكريم الكندري: الحكومة تحيل القياديين الفاشلين إلى التقاعد براتب استثنائي ويجب استبعاد غير المستحقين

عبدالله المضف: يصعب علي أن يصوت لي أهل الكويت وهناك ميزة لي تفوقني أو تميزني عنهم

الساير: البلد تدمرت ومؤسساتها حالها لا يخفى على أحد فهل هناك ما يستحق أن يكافأ عليه القياديون؟

حمدان العازمي: الحكومة لا تريد إسقاط القروض ومن الواضح أنها غير موافقة لأنها حاضرة بوزيرين

بوشهري: بات من الضرورة وضع ضوابط لوقف الهدر للمال العام وسوء استخدام المادة "80"

كتب : أحمد الهديبان

تعارضت الإرادتان النيابية والحكومية أمس بعد موافقة المجلس على إعادة ترتيب جدول أعمال الجلسة على أن تبدأ بتقرير اللجنة المالية حول شراء القروض ثم زيادة المعاشات التقاعدية ، مما صعد الموقف بين الجانبين بسبب رفض الحكومة انسحاب ممثليها ،نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير النفط الدكتور بدر الملا ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة ووزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني عمار العجمي من الجلسة ،ومن ثم رفع الجلسة من قبل الرئيس أحمد السعدون إلى صباح اليوم.

وأثار انسحاب ممثلي الحكومة غضبا نيابيا عارما لدى النواب الذين كانوا قد اعترضوا خلال الجلسة على التمثيل الحكومي الذي لايتناسب مع حجم الملفات المطروحة ،واتسعت حدة الخلاف بعد أن أصدر 44 نائبا بيانا أكدوا فيه الرفض القاطع لانسحاب الحكومة من الجلسة ، مؤكدين تمسكهم بكل الوسائل الدستورية المتاحة للدفاع عن حقوق الشعب ،ومعتبرين أن الحكومة تعود لممارسات سابقاتها في تعطيل أعمال السلطة التشريعية.

وارتفع عدد النواب الموقعين على البيان إلى 45 مع انضمام النائب فيصل الكندري، الذي أعاد نشر البيان متضمنا اسمه، ومؤكدا «تمسكنا بالدفاع عن حقوق الشعب الكويتي بكافة الوسائل الدستورية».

ودعا النائب الدكتور عبيد الوسمي النواب الموقعين على البيان إلى توجيه المساءلة لمن يستحقها بشكل "أوضح".

وقال: «من يُسأل عن السياسات والبرامج والإشراف على تنفيذها هو رئيس مجلس الوزراء، وهو منصب إما ان ينهض بمسؤولياته المكلف به أو يستقيل أو يتحمل تبعات المساءلة بشكل علني».

وكان الوزير العجمي قال في كلمة له في جلسة الأمس إن الحكومة تطلب من مجلس الأمة إعادة تقارير اللجان البرلمانية عن الاقتراحات بقوانين التي تتضمن "أعباء مالية" إلى اللجان وفقا للائحة الداخلية للمجلس لمناقشتها مع الحكومة والتوافق بشأنها.

وقال العجمي أن "شراء القروض" يخل بمبدأ العدالة والمساواة ،مبينا أن "القوانين المرتبطة بالحفاظ على معيشة وكرامة المواطنين هدفنا جميعا واضعين نصب أعيننا استدامة الدولة وتنميتها والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة".

وفيما يلي تفاصيل الجلسة:

افتتح رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون الجلسة العادية عند الساعة التاسعة صباحا، وتلا الأمين العام عادل اللوغاني أسماء الأعضاء الحاضرين والمعتذرين والغائبين من دون إذن أو إخطار، وأسماء الأعضاء الغائبين بعذر أو من دون عذر عن اجتماع أو أكثر من اجتماعات اللجان الدائمة والمؤقتة خلال الفترة من 18 ديسمبر 2022 حتى 5 يناير 2023.

المجلس يصادق على المضابط وينتقل إلى كشف الاوراق والرسائل الواردة

النائب د. عبدالكريم الكندري: بشأن الرسالة الخاصة بإلغاء الرواتب الاستثنائية نرى أنه كلما طال أمد وجود المادة "80" فهناك هدر للمال العام، ليس لدينا مشكلة في تعديل قانون الرواتب بحيث نستبعد منه العسكريين وذوي الشهداء والمعاقين، لكن لا بد من الانتهاء منه هذا الشهر، فالحكومة تحيل القياديين الفاشلين إلى التقاعد براتب استثنائي، لكن مَن لا يستحق لا بد من سحب الراتب الاستثنائي منه، وكان يفترض أن يُحال للتحقيق أو للنيابة بدلا من إعطائه راتبا استثنائيا، نستبعد المستحقين ولكن القيادات والنواب الذين يكلفون البلد أكثر من 3 مليارات وهو مبلغ نحتاجه لتحسين معيشة الناس.

وأضاف: وفيما يخص إلغاء الوكيل المحلي، فهو محل تأييد، ولنجعل البلد مفتوحا لمن يريد الشغل، أما رسالة تكليف اللجنة الخارجية حول حالات التعدي على المواطنين خارج البلاد، فهي رسالة مستحقة، وأرى أن بعثاتنا الدبلوماسية ليست على ما يرام، وكذلك المكاتب الصحية والثقافية، فدورهم رعاية مصالح المواطنين، فبدلا من أن تنتصر السفارة للطلبة أدانتهم.

النائب شعيب المويزري "رئيس لجنة الشؤون المالية": نؤكد أن اللجنة فور وصول الكتاب تم إرسال رسالة إلى وزير المالية بشأن المعاشات الاستثنائية لأنها ليس فقط على النواب والمسؤولين بل فيها شرائح أخرى كالعسكريين والمعاقين ولا يمكن التجاوز على حقوق أي إنسان.

النائب عبدالله المضف: بخصوص رسالة تأجيل الرواتب الاستثنائية، تقدمنا بالقانون وطلبنا استعجاله على جلسة اليوم، لأننا نريد أن نستثني فئات العسكريين وذوي الاحتياجات الخاصة والتقاعد المبكر، ولكن أريد أن أقول إن الفئات المعنية بالإلغاء هم النواب والنواب السابقون والوزراء والقياديون والوزراء والقياديون السابقون، وهذه فئات لها علاقة مباشرة بوضع البلد السيئ بجميع مجالاته.

وأضاف: لا أقبل أن أراقب رئيس وزراء وهو يستثني بتعارض مصالح واضح، ويُصعّب عليّ أن يصوتوا لي أهل الكويت وهناك ميزة لي تفوقني عنهم، وتلك الفئات تأخذ من الاحتياطي العام 75 مليون دينار، لماذا هذا الراتب الاستثنائي؟ ما أفضليتنا على أهل الكويت؟ فهذه الفئة هي من نريد إلغاءها.

وتساءل المضف: الطرق والتعليم والصحة ليست جيدة، ولو كانت جيدة فكم يأخذون؟ هناك رواتب متدنية للمواطن، نقدر رسالة اللجنة المالية ولكن لا بد من تحديدها بإطار زمني معين فلا بد من تحديد موعد.

النائب مهند الساير: نشكر كل جهد لأعضاء اللجنة المالية وحرصهم غير مشكوك فيه على الصالح العام، وأنا على قناعة بأن هذه المادة استخدمت استخداما سيئا الغرض منه تنفيع بعض الأشخاص وأحذر الحكومة من تزويد اللجنة المالية أو القاعة بمعلومات مغلوطة وتبيان أن إلغاء المادة الغرض منها المساس بحقوق العسكريين والمعاقين فهو غير صحيح ونحذر من هذا الأمر.

وتساءل الساير: البلد تدمرت ومؤسساتها حالها لا يخفى على أحد فهل هناك ما يستحق أن يكافأ عليه القياديون؟، وبعض القياديين قعدوا 40 سنة وأفسدوا في مؤسساتهم وكافأوهم في النهاية بعشرة آلاف دينار شهريا نهاية خدمة، وهناك محاولة لتعطيل قانون مهم، ففي الوقت الذي يعاني فيه الكل من تدني الرواتب لا يجوز أن نأخذ رواتب استثنائية، وهناك قوانين مالية تحتاج إلى وفرة مالية.

النائب شعيب المويزري: إذا كان هناك نواب يتسلمون مكافآت استثنائية فهم لا يأخذون معاشات، وإذا تم إلغاء المعاشات فلا يوجد راتب استثنائي يعيش به، لأنه لا يحق له معاشات من جهات أخرى.

النائب حمدان العازمي: أؤكد على كلام الأخ شعيب، والحكومة لا تريد إسقاط القروض، فمن الواضح أنها غير موافقة لأنها حاضرة بوزيرين ولديها تكتيك مع الأسف واحتمال أن تنسحب، وتتحجج بموضوع إسقاط القروض، في حين هناك هبات توزع بالخارج مقدارها 6 مليارات، وعند المواطن الذي يعاني 13 سنة يكون هناك كلام آخر، والقضية أخذت الوقت الكافي.

وأضاف: لابد أن يكون للمجلس موقف ولا نقبل التهديد بحل المجلس أو تعليق، فما يخاف من الحل إلا الجبان، وإذا يريدونك الناس يأتون بك، وإذا ما يريدون لا يأتون بك، واليوم الحاصل أنه عندما تطرح قضايا مثل المتقاعدين وزيادة الرواتب نرى الحكومة غير جادة، فأين كلامها عن رفاهية المواطن، فالشعب لم ير أي رفاهية، فهل التعاون الذي تريده الحكومة فيما تريده هي فقط؟، الشعب يعاني، وجميع الدول المحيطة أسقطت القروض وزادت الرواتب.

د. جنان بوشهري: الرسالة الثالثة من اللجنة المالية بخصوص المادة "80"، الأخ رئيس اللجنة خرج في مؤتمر صحافي عن أسباب رفع الرسالة، وحريصة على رفع التقرير بأسرع وقت، فبات من الضرورة وضع ضوابط لوقف الهدر للمال العام وسوء استخدام المادة "80"، والاقتراح وصل إلى اللجنة في 2022/12/14، مثل تقارير أخرى مدرجة اليوم، وما وصل يوم 20 هو استعجال رفع التقرير.

وتساءلت بوشهري: هل بعثتم كتبا رسمية تطلبون فيها بيانات رسمية بشأن التقارير السبعة المدرجة؟، فهي انتهت باجتماعي 15 و17 ديسمبر، واستدعيتم وزير المالية وسمعتم منهم شفويا رأيهم في هذه الاقتراحات السبعة، فلماذا لم تتعاملوا معهم التعامل نفسه مع المادة "80"؟، لدينا تقرير لاقتراح بقانون لتسويق المنتج الزراعي المحلي.

وأضافت: المادة "80" يتم استخدامها في مجلس الوزراء استخداما سيئا فهناك قرار لمجلس الوزراء، وافق في اجتماع 2022/11/7 على صرف راتب استثنائي لعضو مجلس بلدي سابق، وقال يصرف بأثر رجعي من شهر 2013/7 أي منذ 9 سنوات سابقة، هذا هدر أم ليس هدرا للمال العام بمبلغ 180 ألف دينار كويتي، لأن العضو عنده مديونية.

النائب شعيب المويزري: الاقتراح وصل إلينا في 14 ديسمبر وتمت إحالته وعاد إلى اللجنة يوم 10، ووصل يوم 20 وانتهينا منه، وهذا الموضوع وصل إلينا بعد الاجتماعات وأعطينا الحكومة مهلة، وكل المهل انتهت.

وتلا الأمين العام طلبا بتمديد وقت البند لمدة نصف ساعة "موافقة عامة".

د. جنان بوشهري: أؤكد أن وضعي هو الخوف على المال العام الذي يتم التعدي عليه من خلال المادة "80"، عضو المجلس البلدي طلع له 180 ألف دينار وأن عليه مديونية بـ 105 آلاف، ومجلس الوزراء ترك هموم المواطنين وأصدر قرارا بصرف راتب استثنائي.

وأضافت: هناك جهة عقدت اجتماعا لاستخدام المادة "80" بتعديل المعاش الاستثنائي لوزراء الحكومة الحالي إلى 6000 دينار ما يعني أن أصبح راتب الوزير الحالي 9 آلاف، وذلك بعد مناقشة مجلس الوزراء وذلك أيضا بعدما تقدم الإخوان باقتراحهم وفي يوم 28 وصل إليكم توجيه من سمو ولي العهد بإلغاء هذه المادة فتعاملتم مع التوجيه بإصدار قرار بزيادة رواتبكم.

شعيب المويزري: الانتقاد مقبول، لكن التشكيك في أداء عملنا مرفوض وانا ألتزم باللائحة.

د. جنان بوشهري: وضعي هو وضع المحافظة على اللائحة والمال العام هذا هو وضعي، وهناك اقتراحان للمنتج الزراعي أحيلا الى لجنة الأمن الزراعي، وشركة تسويق المحاصيل تمت مناقشتهما وإدراجهما في وقت قياسي.

النائب عبدالوهاب العيسى: نحترم كل وجهات النظر، ورئيس اللجنة المالية ليس لديه انتقائية بل يدير اللجنة بكل حيادية، وعلى صعيد رئاسته للجنة كان يعطينا رأينا كمعارضين للقوانين، أما فيما يخص الرواتب

مداخلة وزير النفط قبل الانسحاب

والعجمي يتلو بيان الحكومة